الأمم المتحدة

E/2011/L.40

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
19 July 2011
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١١

جنيف، ٤-٢٩ تموز/يوليه ٢٠١١

البند ٦ (أ) من جدول الأعمال

تنفيذ ومتابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة: متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس المجلس، عبد الكلام عبد المؤمن (بنغلاديش) على أساس مشاورات غير رسمية

متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، المعقود في مونتيري، المكسيك، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢، وإلى مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، المعقود في الدوحة في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨،

وإذ يشير أيضا إلى الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية[(١)]،

وإذ يشير كذلك إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، وإلى وثيقته الختامية[(٢)]،

(١) قرار الجمعية العامة ٦٣/٣٠٣، المرفق.

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ يشير إلى إعلان وبرنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠[٣] اللذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً المعقود في اسطنبول من ٩ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١،

وإذ يشير أيضا إلى قراري الجمعية العامة ١٤٥/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، بشأن متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، و ١٤٦/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، بشأن الآليات الابتكارية لتمويل التنمية، وإلى قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٦/٢٠١٠ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٠ بشأن متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨، و ٣٠/٢٠٠٩ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ بشأن عملية حكومية دولية شاملة معززة وأكثر فعالية لمتابعة تمويل التنمية، وإلى جميع قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الأخرى المتخذة في هذا الصدد[٤]،

وإذ يشير كذلك إلى قرار الجمعية العامة ٢٨٥/٦٥ المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١١ بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٦/٦١ المتعلق بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ يحيط علما بالموجز الذي أعده رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي للاجتماع الخاص الرفيع المستوى الذي عقده المجلس في نيويورك يومي ١٠ و ١١ آذار/مارس ٢٠١١ مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية[٥]،

وإذ يحيط علما أيضا بمذكرة الأمين العام عن الاتساق والتنسيق والتعاون فيما يتعلق بتمويل التنمية[٦]،

وإذ يعيد تأكيد توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٧] بأكمله وبنهجه المتكامل، وإذ يشير إلى العزم على اتخاذ إجراءات محددة لتنفيذ توافق آراء مونتيري والتصدي

---

(٢) انظر القرار ١/٦٥.

(٣) A/CONF.219/3.

(٤) قرارات الجمعية العامة ٢١٠/٥٦ باء و ٢٥٠/٥٧ و ٢٧٢/٥٧ و ٢٧٣/٥٧ و ٢٣٠/٥٨ و ٢٢٥/٥٩ و ١٨٨/٦٠ و ١٩١/٦١ و ١٨٧/٦٢ و ٢٠٨/٦٣ و ٢٣٩/٦٣ وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٤/٢٠٠٢ و ٤٧/٢٠٠٣ و ٦٤/٢٠٠٤ و ٤٥/٢٠٠٦ و ٣٠/٢٠٠٧ و ١٤/٢٠٠٨.

(٥) A/66/75-E/2011/87.

(٦) E/2011/74.

للتحديات في مجال تمويل التنمية من منطلق الشراكة والتضامن العالميين دعما لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ يعيد التأكيد أيضا على وجوب أن يتحمل كل بلد في المقام الأول المسؤولية عن تنميته وعلى أنه ليس من المغالاة التشديد على دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة، وإذ يقر بضرورة تكملة الجهود الوطنية ببرامج وتدابير وسياسات عالمية داعمة تهدف إلى زيادة فرص تحقيق التنمية في البلدان النامية مع مراعاة الظروف الوطنية وكفالة احترام استراتيجيات تولّي زمام الأمور على الصعيد الوطني واحترام السيادة الوطنية،

وإذ يعرب عن قلقه البالغ إزاء التأثيرات السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية في التنمية، بما في ذلك تأثيراتها السلبية على قدرة البلدان النامية على تعبئة الموارد من أجل التنمية؛ وإذ يسلم بأنه على الرغم من عودة النمو العالمي، لا بد من مواصلة الإنعاش الذي يعد هشا ومتباينا، وإذ يسلم بأن التصدي على نحو فعال للأزمة الراهنة يتطلب التنفيذ الجيد التوقيت لجميع الالتزامات القائمة بشأن المعونة،

١ - **يؤكد من جديد** أهمية مواصلة الالتزام الكامل، وطنيا وإقليميا ودوليا، بضمان المتابعة السليمة والفعالة لتنفيذ توافق آراء مونتيري[٧]، على النحو الذي أعيد تأكيده في إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية[٨] ومواصلة بذل الجهود الدؤوبة لإقامة الصلات بين جميع الجهات الفاعلة المعنية في سياق جدول الأعمال الشامل لعملية تمويل التنمية؛

٢ - **يكرر التأكيد** على أهمية الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة بوصفها مركز تنسيق عملية متابعة تمويل التنمية وضرورة مواصلة أداء هذا الدور لكفالة استمرارية العملية وحيويتها، مع التأكيد من جديد على ضرورة مواصلة تكثيف اشتراك جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية في متابعة وتنفيذ الالتزامات المتعهد بها في مونتيري والدوحة؛

٣ - **يكرر التأكيد أيضا** على أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ينبغي أن يواصل تدعيم دوره في تعزيز الاتساق والتنسيق والتعاون في تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة وكمنتدى تشارك فيه الجهات الفاعلة المتعددة؛

---

(٧) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٨) قرار الجمعية العامة ٢٣٩/٦٣، المرفق.

٤ - **يشدد** على أن عملية متابعة تمويل التنمية ينبغي أن تشكل سلسلة من المناسبات التي تسهم كل منها في التي بعدها وتثريها، على نحو يؤكد الطبيعة الشاملة للعملية ويحسن استخدام الآليات القائمة والموارد المتاحة ويزيد فعاليتها؛

٥ - **يرحب** بالمناقشات الموضوعية التي جرت أثناء الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس، ويؤكد أن تلك المناقشات يدعم بعضها بعضا وتشكل جزء لا يتجزأ من عملية متابعة تمويل التنمية؛

٦- **يرحب كذلك** بازدياد التفاعل والتنسيق، على مستوى الموظفين، مع المؤسسات المعنية قبل انعقاد اجتماع المجلس الرفيع المستوى؛

٧ - **يقر** بالجهود التي يبذلها رئيس المجلس، بالتشاور مع الدول الأعضاء، لمواصلة العمل مع الممثلين المعتمدين لمؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من أجل تحسين جدول أعمال اجتماع المجلس الرفيع المستوى وتنظيمه، مع النظر في إيجاد نهج ابتكارية حافزة، في جملة أمور، لمشاركة تلك المؤسسات على نحو رفيع المستوى؛

٨ - **يحيط علما**، في هذا الصدد، بتوصيات الاجتماع الخاص للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الواردة في مذكرة رئيس الجمعية العامة المؤرخة ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١[٩]؛

٩ - **يؤكد** ضرورة مواصلة تحسين الحوار بين الدول الأعضاء وممثلي مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أثناء الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس، كجزء من منتدى للحوار بين الجهات الفاعلة المتعددة، ويطلب إلى رئيس المجلس السعي إلى عقد مناقشة يغلب عليها الطابع التفاعلي والعملي والموضوعي بشأن المسائل الرئيسية المتصلة بإطار تمويل التنمية؛

١٠ - **يشجع** رئيس المجلس على مواصلة المشاورات مع الممثلين المعتمدين لمنظمة التجارة العالمية من أجل زيادة تعزيز مشاركتهم في الاجتماع الرفيع المستوى للمجلس؛

١١ - **يرحب** بالجهود المبذولة لإضفاء مزيد من الأهمية على النظر في بند جدول الأعمال المتعلق بتمويل التنمية أثناء الدورة الموضوعية السنوية للمجلس، بما في ذلك إحالة البند إلى الجزء المعني بالتنسيق؛

(٩) A/65/866.

١٢ - **يؤكد** عزمه على مواصلة تحسين تلك الطرائق وفقا لقراريه ٢٠٠٩/٣٠ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ و ٢٠١٠/٢٦ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٠؛

١٣ - **يشجع** جميع الجهات الفاعلة المعنية على النظر في تنظيم حلقات دراسية وحلقات نقاش وإحاطات إعلامية، في إطار الأعمال التحضيرية للمناسبات المذكورة أعلاه والمساهمة فيها، بغرض رفع درجة الوعي وتوجيه الاهتمام وتعزيز المشاركة والمناقشات الموضوعية بصفة مستمرة؛

١٤ - **يحيط علما** بالمناقشات الجارية بشأن الآليات الابتكارية لتمويل التنمية، مع التأكيد مجددا على أن هذه الآليات الطوعية ينبغي أن تكمِّل مصادر التمويل التقليدية لا أن تحل محلها؛

١٥ - **يعيد تأكيد** أهمية مواصلة تحسين التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية في تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة، استنادا إلى الفهم الواضح والاحترام للولايات والهياكل الإدارية لكل منها؛

١٦ - **يرحب**، في هذا الصدد، بالدعوة التي وجهتها مؤسسات بريتون وودز إلى رئيس المجلس للمشاركة في اجتماع لجنة التنمية التابعة لمؤسسات بريتون وودز، ويلاحظ أن مشاركة رئيس المجلس في اجتماعات الهيئات الحكومية الدولية للمنظمات الدولية، حسب الاقتضاء، يمكن أن تسهم في عملية متابعة تمويل التنمية؛

١٧ - **يشجع** إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، ولا سيما مكتب تمويل التنمية، على تبادل الآراء بانتظام، على مستوى الموظفين، مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، توخيا لتعزيز الاتساق والتنسيق والتعاون، على أن تعمل كل هيئة من هذه الهيئات وفقا للولايات الحكومية الدولية الخاصة بها؛

١٨ - **ينوه** بالجهود المبذولة من أجل تعزيز عملية متابعة تمويل التنمية، ويؤكد ضرورة استعراض طرائق هذه العملية، حسب الاقتضاء، وفقا للأحكام الواردة في الفقرة ٣٠ من قرار الجمعية العامة ٦٥/١٤٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠؛

١٩ - **يذكِّر** بقرار النظر في ضرورة عقد مؤتمر متابعة بشأن تمويل التنمية بحلول عام ٢٠١٣، حسب الاقتضاء؛

٢٠ - **يكرر** مناشدته الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المانحة المحتملة الأخرى النظر في المساهمة بسخاء في الصندوق الاستئماني لمتابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مما سيسهل تحقيق عملية حكومية دولية شاملة معززة وأكثر فعالية من أجل تنفيذ عملية متابعة تمويل التنمية.